مساهمات الوزارة حول مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل

تثمن سلطنة عمان قرار مجلس حقوق الإنسان 5/56 بشأن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن الحق في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم ما قبل الابتدائي المجاني، والتعليم الثانوي المجاني والذي يعكس التزاماً متجددا لترسيخ حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة 2030 وفي مقدمتها حق الطفل بشأن توفير التعليم الجيد والمنصف لجميع الأطفال.

والبيان التالي يوضح مرئيات ومقترحات بشأن البروتوكول الاختياري المذكور أعلاه:

1) **ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون إتاحة التعليم ما قبل الابتدائي العام مجانًا للجميع في القانون والسياسات والممارسة في بلدكم، وما هو تأثيرها على حقوق الطفل؟ يُرجى مراعاة الوضع الخاص للأطفال المهمشين وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة.**

- فيما يتعلق بخدمات رعاية وتعليم الأطفال نشير إلى إن سلطنة عمان تعمل على سن السياسات والتشريعات وإعداد البرامج لخلق بيئة رعائية آمنة وداعمة لجميع الأطفال في جوانب الصحة والبقاء والتعليم والنماء والحماية وتنمية القدرات، حيث تكفل القوانين النافذة في سلطنة عمان حقوق الإنسان ومنها حقوق الطفل وهذا ما أكده النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2021/6) وقانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2014/22)
- في إطار سعي سلطنة عمان لتشجيع الخدمات الرعائية في مرحلة الطفولة المبكرة وضمان وصول وحصول جميع الاطفال على خدمات تنمية الطفولة المبكرة فقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل (2019/125) الإجراءات المتعلقة بإنشاء دور الحضانة وأهدافها وتشجع وزارة التنمية الاجتماعية إنشاء وانتشار الخدمات الرعائية في مرحلة الطفولة المبكرة في كافة محافظات سلطنة عمان وزيادة الالتحاق بهذه الخدمات وتحسين نوعيتها ضمن استراتيجية وبرامج وانشطة متكاملة لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة.
- اما في إطار توفير خدمات التعليم ما قبل المدرسي أكد قانون التعليم المدرسي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2023/31) في المادة (22) على كفالة الدولة الحق في التعليم المبكر وتقوم الوزارة بتنفيذه تدريجياً وفق الخطة التي تعتمدها.

ونرى من وجهة نظرنا ان هناك بعض التحديات التي قد تؤثر على إتاحة التعليم والرعاية المجانية في هذه المرحلة وفق الآتي:

- الاعتماد على مؤسسات القطاع الخاص في توفير الخدمات الرعائية وخدمات التعليم المبكر.
- التحديات الجغرافية والبيئة وتناسبها مع أولويات توزع المؤسسات.
- توفر ميزانيات لتغطية تكاليف التعليم المبكر.
- التوعية المجتمعية بأهمية التعليم المبكر في تنمية قدرات ومهارات الطفل.
- التحديات المرتبطة بجاهزية مؤسسات الطفولة المبكرة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة نتيجة نقص الكوادر المؤهلة وجاهزية المؤسسات لدمج الأطفال.
- نقص في الخدمات التكاملية في تقديم خدمات الطفولة المبكرة.

٢) ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون إتاحة التعليم الثانوي العام مجانًا للجميع في القانون والسياسات والممارسة في بلدكم، وما هو تأثيرها على حقوق الطفل؟ يُرجى مراعاة الوضع الخاص للأطفال المهمشين وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة في ردكم.

فقد دأبت سلطنة عمان على الارتقاء بالتعليم كماً وكيفاً، وحشد كافة الجهود من أجل ربط التعليم ومناهجه وأساليبه وأهدافه بثقافة المجتمع العماني وحضارتها وموروثها التاريخي. كما تسعى زارة التربية والتعليم على تفعيل السياسات والتشريعات الوطنية ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت أو انضمت إليها السلطنة وفق مراسيم سلطانية سامية والمتعلقة بحقوق جميع الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة ومتسقا مع أهداف التنمية المستدامة 2030، ضمن منظومة برامجها وخططها الخمسية والسياسات التربوية بشأن ذلك.

- التعليم في سلطنة عمان مجاني في مرحلة التعليم الأساسي ومابعد الأساسي (التعليم الثانوي)، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي وفق التشريعات الوطنية على النحو التالي:
  - قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2014/22) حيث نصت مواد القانون على الآتي:
    - المادة رقم (36): "للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعلم ما بعد الأساسي. ويكون تعليم الطفل إلزاميا حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها".
    - المادة رقم (51): "للطفل المعاق كافة الحقوق المقررة بموجب أحكام هذا القانون دون تمييز بسبب الإعاقة".
  - قانون الأشخاص ذوي الاعاقة الصادر بالمرسوم السلطاني (63/2008): ونصت مواد القانون على الاتي:
    - المادة رقم (7): "توفر الدولة الخدمات التعليمية الأشخاص ذوي الاعاقة بما يتناسب مع قدراتهم الحسية والجسدية والذهنية".

- قانون التعليم المدرسي الصادر بالمرسوم السلطاني (31/2023) ونصت مواد القانون على الاتي :
  - المادة رقم (24): "التعليم الأساسي إلزامي لجميع الأطفال الذين يبلغون سن (6) السادسة، توفره الدولة، ويلتزم به ولي أمر الطالب، ويجوز النزول بسن القبول وفقا للقواعد التي تبينها اللائحة، دون الاخلال بالكثافة المقررة للصفوف"
  - المادة رقم (42): "للطلبة حقوق متساوية في تلقى الخدمة التعليمية، ولا يجوز التميز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن، أو المركز الاجتماعي، أو أي سبب آخر".
  - المادة رقم (31): "تنفذ برامج التربية الخاصة من خلال مدارس متخصصة، أو فصول ملحقة بالمدارس، وتبين اللائحة أنواع هذه البرامج، وشروط القبول بها، وخططها الدراسية، ونظم التقويم لكل منها".
- الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040: حيث يمثل الهدف العام في ضمان حصول جميع الطلبة في سن التعليم قبل المدرسي والمدرسي على التعليم في أرجاء سلطنة عُمان كافة. وقد تم إدراج توصية حول تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية للتعليم2040 ، وذلك في التوصية رقم (9) من الاستراتيجية الثانية(التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل) وهي "قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة وطنية لتعليم ذوي الإعاقات، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية .
- قانون الحماية الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2023/52) والذي أرسي منظومة حماية اجتماعية تشمل برامج موجهة لكل فئات المجتمع وتهدف منظومة الحماية الاجتماعية إلى تحقيق برامج متكاملة لتحقيق منافع اجتماعية وبرامج تأمين اجتماعية شاملة التغطية تستهدف مختلف الفئات ومراحل دورة الحياة وتوفر الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية للفرد والمجتمع، ومن تلك المنافع منفعة الطفولة والذي يوفر دعمًا ماليًا شهريًا للأطفال العمانيين منذ الولادة وحتى سن (18) عام وكذلك منفعة الأطفال ذوي الإعاقة ومنفعة دخل الأسرة وبموجب القوانين المنصوص بها .
- ووفقا لمبدأ الإنصاف والشمولية والحماية لا توجد فئات مهمشة تواجه مظلة التعليم في هذا النطاق. ومنفعة الأيتام والذي يهدف ضمان وجود حد أدنى من الحماية الاجتماعية النقدية لهم.

- **٣) ما هي أمثلة الآليات المالية المبتكرة والمستدامة لدعم التنفيذ الكامل والفعال للتعليم العام في مرحلتي ما قبل الابتدائي والثانوي مجانًا لجميع الأطفال في بلدكم؟**

مرحلة التعليم المبكر:

- استحداث شعب خاصة لمرحلة التعليم المبكر في المدارس الحكومية في المناطق البعيدة بمسمى (صفوف التهيئة)، حيث يتم تقديم خدمة التعليم المبكر لأطفال هذه المناطق بالمجان.
- قامت وزارة التربية والتعليم بعد التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بإصدار القرار الوزاري رقم (2021/259) يتم بموجبه نقل تبعية الإشراف الإداري والفني على أركان وبيوت نمو الطفل من وزارة التنمية الاجتماعية لوزارة التربية والتعليم على أن تمنح مسمى (بيوت التعليم المبكر) وتخضع للائحة التنظيمية للمدارس الخاصة مع منحها تسهيلات تساند تعزيز اندماج الأطفال في التعليم قبل المدرسي حيث ان هذه المؤسسات تكون ضمن مقار جمعيات المرأة العمانية في كافة المحافظات.
- تخصيص مستهدفات للخدمات الرعائية للاطفال والتعليم المبكر ضمن الخطط الخمسية الأمر الذي يساهم في دفع عجلة توسيع رقعة التعليم المبكر في جميع مناطق السلطنة وبصورة تدريجية ومدروسة.
- تخصيص نسبة ثابته من الميزانية العامة للتعليم المبكر.
- خلق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير البنية التحتية وتقديم الخدمات التعليمية للمرحلة.
- تشجيع الشركات الكبرى على تمويل برامج التعليم المبكر كجزء من خطة المسؤولية الاجتماعية.
- انشاء استثمارات تدر دخلا مستداما لتمويل التعليم المبكر.
- شراء الخدمات التأهيلية للأطفال من ذوي الإعاقة.
- التعاون مع المنظمات العربية والدولية للاستفادة من التجارب الرائدة والاستشارات المتعلقة البنية التحتية للخدمات الرعائية للأطفال والتعليم المبكر.
- توجهات سلطنة عمان لإنشاء مشروع مراكز تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة.

مرحلة التعليم الثانوي:

- المشاركة في دراسة حول الإنفاق العام على التعليم بالتعاون بين وزارة المالية وغيرها من الوزارات ومنظمة اليونسكو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة.
- العمل على تحسين الكفاءة العامة للنظام التعليمي فيما يتعلق بالموارد، وتمويل التعليم، وتحسين الجودة، والمواءمة والإنصاف في الخدمات التعليمية، وذلك بالتعاون بين الوزارة ممثلة في اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب التربية الدولي.
- التوسع في اللامركزية للعمل المالي من خلال تزويد المديريات التعليمية بالأجهزة والبرامج الإلكترونية اللازمة لمستخدمي النظام المالي، ومنح المدارس مزيد من الصلاحيات المالية.

٤) ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة لإزالة العوائق وجعل التعليم العام في مرحلتي ما قبل الابتدائي والثانوي متاحًا مجانًا للجميع، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد الكافية والتعاون بين القطاعات وعلى الصعيد الدولي؟ يرجى تقديم أمثلة على القوانين واللوائح والتدابير والسياسات والبرامج المحددة.

- **الشراكة مع القطاع الخاص** في تمويل إنشاء وتجهيز بعض صفوف التهيئة (التعليم المبكر) في المناطق البعيدة، مما يساهم في توفير بيئة تعليمية مجانية للأطفال في تلك المناطق.
- **قانون التعليم المدرسي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 31 / 2023**، أقر أهمية التعليم المبكر وفتح المجال أمام تنظيمه وتطويره بشكل أوسع، وذلك وفق المادتين (22) و(23) كما سبق الإشارة، وهو الأمر الذي سيتم ترجمته في اللائحة التنفيذية للقانون واعداد خطة واضحة لإقرار مجانية التعليم المبكر في سلطنة عمان وفق مراحل زمنية محددة، ووصولا إلى إقرار مرحلة التعليم المبكر كمرحلة إلزامية ضمن السلم التعليمي.
- أجاز القانون في المادة (39) تقديم المنح الدراسية في المدارس الخاصة، حيث يمكن تفعيل هذه المادة وشراء الخدمة لمرحلة التعليم المبكر.
- إدراج موازنات مستقلة مخصصة ضمن الميزانية العامة للدولة لتمويل مرحلة التعليم المبكر.
- إنشاء لجان لمتابعة تطبيق التعليم المبكر وتقييم الأداء.
- الاستفادة من الدعم الفني والمالي من المنظمات الدولية مثل (اليونيسيف، اليونسكو ، البنك الدولي).

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للتعليم العام فهو مجاني وتم تقديم أمثلة على التشريعات والذي تم ذكره في البند رقم (2) ، ولاتوجد عوائق